

Distr.: General
23 August 2017
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الدورة السابعة

فيينا، ٦-١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المساعدة التقنية

المساعدة التقنية المقدمة دعماً لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

مذكرة من الأمانة

أولاً - مقدمة

١- يشكّل التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تحدياً للدول الأطراف، وقد يتطلب إجراء تغييرات كبيرة في الأطر التشريعية والسياساتية والترتيبات المؤسسية ونظام العدالة الجنائية والخدمة المدنية. ويتسم تقديم المساعدة التقنية، ولا سيما لتلبية الاحتياجات التي تستبينها الدول من خلال آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بأهمية محورية في نجاح تنفيذ الاتفاقية واتساقه.

٢- وتقدّم هذه المذكرة لمحة عامة عن استجابة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) للاحتياجات المستبانة من المساعدة التقنية والطلبات المقدمة للحصول عليها منذ أن أعدت الأمانة مذكرتها بشأن المساعدة التقنية المقدمة دعماً لتنفيذ الاتفاقية (CAC/COSP/2015/2) التي قُدمت للدورة السادسة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعقودة في سانت بطرسبرغ، الاتحاد الروسي، من ٢ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وتسلط المذكرة الضوء على أنشطة المساعدة التقنية المنفذة في الفترة بين آب/أغسطس ٢٠١٥ - ٢٠١٥ عندما قُدمت المذكرة السابقة - وآب/أغسطس ٢٠١٧.

* CAC/COSP/2017/1.



الرجاء إعادة استعمال الورق

220917 220917 V.17-05966 (A)



ثانياً - إطار المساعدة والموارد المتاحة

٣- واصل المكتب تقديم مجموعة واسعة من أنشطة المساعدة التقنية المصممة خصيصاً وإعداد طائفة متنوعة من الأدوات لتلبية الطلبات المتزايدة من الدول الأطراف عن طريق إطلاق عدد من المشاريع العالمية^(١) والإقليمية^(٢) والوطنية.

٤- واتساقاً مع قراري المؤتمر ٤/٣ و١/٤، تراعى في المساعدة التقنية التي يقدمها المكتب لتنفيذ الاتفاقية أهمية تقديم مساعدة تقنية قطرية متكاملة ومنسقة تقودها البلدان المتلقية، ويتبع نهج ذو ثلاثة مستويات (عالمي وإقليمي ووطني) ضماناً للتضافر والنجاحة. وقد شدد المؤتمر في قراره ١/٦ على أهمية سد الاحتياجات ذات الأولوية من المساعدة التقنية المستبانة في إطار الاستعراضات القطرية، ودعا مقدمي المساعدة التقنية إلى مراعاة تلك الأولويات سواء لوضع برامج جديدة للمساعدة التقنية أو لإدراجها في البرامج الحالية.

٥- وقد واصل المكتب متابعة تلبية الاحتياجات إلى المساعدة التقنية الناشئة عن دورة الاستعراض الأولى التي تتناول الفصلين الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) والرابع (التعاون الدولي) من الاتفاقية.^(٣) ومنذ بداية دورة الاستعراض الثانية، استبين أيضاً عدد من الاحتياجات إلى المساعدة التقنية فيما يتعلق بالفصل الثاني (التدابير الوقائية) والخامس (استرداد الموجودات). وكثيراً ما طلب إلى المكتب توفير المساعدة التقنية قبل عملية الاستعراض وأثناءها، سواء فيما يتعلق بإنجاز الاستعراض وسد الفجوات الفنية أو بتلبية الاحتياجات التي تجلت خلال عملية الاستعراض. وفضلاً عن ذلك، يستجيب المكتب للطلبات المباشرة التي تقدمها الدول للحصول على المساعدة التقنية.

٦- وقدّم المكتب في إطار عدد من المشاريع على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني مساعدات محددة تتعلق بمنع الفساد. وترد جهود المساعدة هذه المتصلة بالوقاية في التقرير عن حالة تنفيذ قرار المؤتمر ٦/٦ (CAC/COSP/2017/4). ومن ثم سوف تركز هذه المذكرة على المساعدة التقنية المقدمة فيما يتعلق بالتجريم وإنفاذ القانون، بما في ذلك حماية المبلغين، والجهود الرامية إلى مكافحة غسل الأموال، ومكافحة الفساد في القطاع الخاص، والتعاون الدولي، واسترداد الموجودات.

٧- وقد سعى المكتب إلى ضمان حضوره على النطاق العالمي لكي يتمكن من الاستجابة لطلبات المساعدة التقنية بفعالية. ويجري تكميل الموظفين الاعتياديين في المقر بموظفين ميدانيين في المناطق التي تشهد ارتفاعاً في طلبات المساعدة. ويعمل مستشارو المكتب الميدانيون المختصون

(١) البرنامج العالميان الحاليان هما البرنامج العالمي لمنع الفساد ومكافحته عن طريق التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد دعماً للهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة والبرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة.

(٢) تشمل هذه المشاريع مبادرة مشتركة بين المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان "المشروع الإقليمي المشترك بين الأمم المتحدة ومنطقة المحيط الهادئ لمكافحة الفساد (UN-PRAC)" و"تعزيز التحقيقات الجنائية والتعاون في مجال العدالة الجنائية على امتداد درب الكوكابين في أمريكا اللاتينية والكاريبي وغرب أفريقيا (كريمجست)".

(٣) ترد معلومات مفصلة عن الاحتياجات من المساعدة التقنية المنبثقة من الاستعراضات القطرية في مذكرة الأمانة بشأن هذا الموضوع (CAC/COSP/2017/7).

مكافحة الفساد كجهات اتصال محورية لتقديم المساعدة التقنية المتعلقة بمكافحة الفساد على الصعيدين الإقليمي والقطري. ويقدم هؤلاء المستشارون دراية فنية يمكن الحصول عليها بسرعة على المستويين القطري والإقليمي لتيسير توفير إرشادات في موقع العمل للدول الأطراف. ويضطلع مستشارو مكافحة الفساد بدور مهم في تعزيز التنسيق الإقليمي وتشجيع التعاون بين بلدان الجنوب وتيسير تبادل الممارسات الجيدة، وبذلك إيجاد تبادلٍ باقٍ للمعارف والدراية الفنية على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف والإقليمي.

٨- وفي الوقت الراهن يوجد مستشارون ذوو مسؤوليات إقليمية في كل من فيجي (للمحيط الهادئ) وتايلند (مستشار لجنوب شرق آسيا وآخر لجنوب آسيا وجنوب شرقها) والسنگال (لغرب أفريقيا ووسطها) وبنما (لأمريكا اللاتينية والكاربي). ويوجد مستشار عالمي كبير في فيينا، ويوجد مستشارون ذوو مجالات تركيز وطنية في كل من السلفادور وغيانا وقطر. وقد أُلغي عدد من الوظائف الاستشارية خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب عدم كفاية التمويل، وهم: المستشارون الإقليميون الموجودون في جنوب أفريقيا (لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي) ومصر (للشرق الأوسط وشمال أفريقيا) وفيينا (للدول الجزرية النامية الصغيرة) وكذلك المستشار الوطني لموزامبيق.

٩- ونفذت المكاتب الميدانية التابعة للمكتب، بدعم من موظفي المقر، مشاريع ميدانية لمكافحة الفساد في عدة بلدان، منها إندونيسيا وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباراغواي وبنما وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وتيمور-ليشتي والسلفادور والعراق وكولومبيا وكينيا ومصر ونيجيريا، إلى جانب كوسوفو.^(٤)

ثالثاً- التنسيق والتعاون في مجال تقديم المساعدة التقنية

١٠- في ضوء ازدياد الطلب على تقديم المساعدة التقنية، اعتمد المكتب نهجاً استراتيجياً محدد الأولويات، سعياً إلى التنسيق والتعاون مع سائر مقدمي المساعدة والمنظمات الدولية.

١١- وواصل المكتب أيضاً، في المحافل الإقليمية والدولية على حد سواء، مساهمته في المناقشات السياسية حول مكافحة الفساد والتنمية. فعلى سبيل المثال، شارك المكتب في اجتماعات فرقة العمل المعنية بمكافحة الفساد والمنتبقة عن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومجموعة السبعة، ومجموعة العشرين، إلى جانب مؤتمر القمة لمكافحة الفساد الذي نظمتها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في لندن في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٦.

١٢- ويسعى المكتب، عند صوغ وتنفيذ مشاريع المساعدة التقنية وبرامجها في مجال مكافحة الفساد، إلى تفادي ازدواجية الجهود وإلى بناء أوجه التآزر مع كيانات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. ويشمل هذا التنسيق مبادرة استرداد الموجودات المسروقة المشتركة بين المكتب والبنك الدولي (ستار)، وتنفيذ مشاريع مكافحة الفساد بالتنسيق أو التعاون مع برنامج الأمم المتحدة

(٤) جميع الإشارات إلى كوسوفو في هذه الوثيقة ينبغي أن تفهم على أنها تمثل لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

الإثنائي على الصعيد العالمي وفي منطقة المحيط الهادئ في إطار مشروع الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ.

١٣- كما يتعاون المكتب وينسق مع عدد من المنظمات الحكومية الدولية أو غير الحكومية الأخرى، بما في ذلك منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والرابطة الدولية لأجهزة مكافحة الفساد، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة (الاتفاق العالمي)، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، وأمانة الكومنولث، ومكتب العدل الأوروبي (يوروجست)، والجماعة الكاريبية (كاريكوم)، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإثنائية للجنوب الأفريقي، ومجموعة الدول المناهضة للفساد التابعة لمجلس أوروبا، ومعهد بازل للحوكمة، ومؤسسة الشفافية الدولية، والمنظمة العالمية للبرلمانيين المناهضين للفساد.

١٤- وشارك المكتب في الاجتماعات التي عقدها في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ الفريق العامل المعني بمكافحة الفساد والتابع لمجموعة العشرين. وقد تشاركت كل من الصين والمملكة المتحدة برئاسة الفريق العامل خلال عام ٢٠١٦. وقدم المكتب ورقات معلومات أساسية وعروضاً إيضاحية بشأن تنفيذ الاتفاقية، والتصرف في الموجودات المستردة وإدارتها، والحصانة من الملاحقة القضائية. وكان أحد بنود جدول الأعمال الرئيسية اعتماد خطة مجموعة العشرين لتنفيذ مكافحة الفساد للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وفي عام ٢٠١٧، تشاركت ألمانيا والبرازيل برئاسة الفريق العامل المعني بمكافحة الفساد. وقدم المكتب إحاطة إلى الفريق العامل عن دورة الاستعراض الثانية والاحتياجات إلى المساعدة التقنية المستبانة من خلال آلية الاستعراض؛ وقدم ورقات عن التصدي للفساد والجرائم المتعلقة بالحياة البرية والتعاون الدولي؛ وقدم عروضاً إيضاحية بشأن مكافحة الفساد في الرياضة وبشأن التعاون الدولي في الدعاوى المدنية والإدارية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، اعتمد الفريق العامل المبادئ الرفيعة المستوى بشأن الفساد، وبشأن جرائم الحياة البرية، وبشأن مسؤولية الأشخاص الاعتباريين، وبشأن التنظيم من أجل مكافحة الفساد. ومن المقرر أن يستضيف المكتب اجتماع الفريق العامل المعني بمكافحة الفساد للمرة الأولى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وسيتشارك مع ألمانيا في تنظيم اجتماع جانبي حول الفساد والتجارة غير المشروعة في الأحياء البرية.

١٥- كما شارك المكتب في المؤتمر الدولي السابع عشر لمكافحة الفساد، الذي استضافته منظمة الشفافية الدولية في مدينة بنما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، حيث خاطب المكتب ثلاث حلقات نقاش حول المواضيع التالية: التنفيذ الفعال للاتفاقية دعماً لتحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة؛ وكوكبنا المشترك، مسؤولية مشتركة: إقامة تحالفات بين أصحاب مصلحة متعددين من أجل مكافحة الجرائم المرتكبة ضد الأحياء البرية والغابات ومصائد الأسماك؛ والفساد والأمن والجريمة المنظمة.

رابعاً - أبرز جوانب المساعدة التقنية المقدمة

ألف - المساعدة المتعلقة بعملية التصديق على الاتفاقية والانضمام إليها

١٦- واصل المكتب ترويج التصديق على الاتفاقية والانضمام إليها، من خلال أنشطة محددة للتوعية والدعوة إلى المناصرة، وكذلك من خلال تقديم المساعدة التقنية في البلدان التي لم تصح بعد أطرافاً في الاتفاقية. وقد انضمت توفالو إلى الاتفاقية في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، والكرسي الرسولي في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وبليز في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وصدقت نيوزيلندا على الاتفاقية في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وصدقت بوتان عليها في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وقبلت اليابان الاتفاقية في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٧.

١٧- وفي أعقاب أنشطة الدعوة إلى المناصرة التي اضطلع بها المكتب وحلقات العمل التي نظمت بشأن التصديق على الاتفاقية، شرع كثير من البلدان في اتخاذ خطوات للتصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها. فعلى سبيل المثال، أرسل المكتب بعثة إلى بربادوس في تموز/يوليه ٢٠١٧ لتشجيعها على التصديق وتقديم المساعدة إليها في إنشاء هيئة لمكافحة الفساد. واطلع المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ كذلك بتنظيم حلقات عمل في تونغا وساموا بهدف التصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها. وعقد المكتب في نيسان/أبريل ٢٠١٧ اجتماعاً مع وزارة العدل التشادية للتشجيع على التصديق على الاتفاقية والتحضير لعقد حلقة عمل عن التصديق.

باء - أدوات المساعدة التقنية التي تسهل تقديم المساعدة

١٨- واصل المكتب وضع وتعميم الأدلة الإرشادية والكتيبات العملية وغيرها من الأدوات التي تلي احتياجات الممارسين في مجال مكافحة الفساد بشأن تحديات وسياسات وممارسات جيدة معينة تتعلق بتنفيذ الاتفاقية. وأعدت الأدوات على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

١٩- ونُشر عدد من الأدوات وترجمت إلى لغات إضافية خلال الفترة المشمولة بالإبلاغ، بما في ذلك الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد: دليل عملي بشأن صياغتها وتنفيذها ودليل مرجعي بشأن الممارسات الجيدة في حماية المبلغين. وسيصدر منشوران إضافيان خلال الدورة السابعة للمؤتمر المقرر عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وهما: كتيب عن تدابير مكافحة الفساد في السجن ونسخة محدثة من التقرير المعنون حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: التجريم وإنفاذ القانون والتعاون الدولي.

٢٠- وأطلق المكتب في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ دورة للتعليم الإلكتروني بشأن مكافحة الفساد، مؤلفة من نميطتين تدريبيتين منفصلتين. قدمت الوحدة الأولى، المعنونة "مدخل إلى مكافحة الفساد"، لمحة عامة عن الاتفاقية. أما الوحدة الثانية، المعنونة "منع الفساد"، فأتاحت للمتعلمين اكتساب معرفة أكثر تقدماً عن تدابير منع الفساد. والنميطتان متاحان حالياً باللغتين الإنكليزية

والعربية، ويجري إعداد صيغ باللغتين الإسبانية والفرنسية.^(٥) وحتى تموز/يوليه ٢٠١٧، تلقى هذه الدورات ١٠ ٥٠٠ مستعمل.

٢١- وأصبحت أداة التعلم الإلكتروني التفاعلية للقطاع الخاص، المعنونة "مكافحة الفساد"، متاحة الآن بأربع وعشرين لغة. وقد تشارك المكتب ومبادرة الاتفاق العالمي في استحداث الأداة بهدف تحسين فهم القطاع الخاص للاتفاقية وللمبدأ العاشر للاتفاق العالمي والمتعلق بمكافحة الفساد. وحتى الآن تلقى هذه الدورة أكثر من ٢٢٥ ٠٠٠ مستعمل، وبلغ عدد الذين اجتازوا التقييم الختامي في نهاية الدورة بنجاح وحصلوا على شهادة الدورة ما يربو على ٤٠ ٠٠٠ مستعمل.^(٦)

٢٢- ووجه عدد من المنشورات إلى مناطق بعينها. ففي عام ٢٠١٦ قام مشروع مكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ بنشر دليلين استهدفا بلدان منطقة المحيط الهادئ: أحدهما بعنوان التجريم وإنفاذ القانون: تنفيذ الفصل الثالث من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ والتعاون الدولي والآخر بعنوان تنفيذ الفصل الرابع من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ. وفي عام ٢٠١٧، نشر المشروع، بالتعاون مع مجلس شباب المحيط الهادئ، مجموعة أدوات شباب المحيط الهادئ لمناصري مكافحة الفساد. وفي إطار متابعة عدد من التوصيات الصادرة عن الاستعراض، عمل المكتب أيضاً خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٧ على إعداد كتيب بشأن الرشوة الأجنبية والتعاون الدولي في منطقة جنوب شرق آسيا.

٢٣- وواصل المكتب عمله في دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية، فوضع الصيغة النهائية للدليل بعنوان المشتريات والفساد في الدول الجزرية الصغيرة النامية: التحديات والممارسات الناشئة.

٢٤- ويواصل المكتب توسيع نطاق جهوده في توفير الموارد القطرية. ففي السلفادور، أطلق المكتب الموقع الشبكي الرسمي لمشروع يدعم منع الفساد والتحقيق فيه وملاحقة مرتكبيه في البلد.^(٧) وفي كولومبيا، استحدث المكتب قاعدة بيانات على الإنترنت للقطاع الخاص تتضمن دراسات حالات تظهر كيفية تصدي الأعمال التجارية للتحدي المتمثل في الفساد.^(٨) وتتضمن قاعدة البيانات عنصر وسائط متعددة يشتمل على أفلام فيديو قصيرة، ويوفر منفراً لشبكة موظفي الامتثال الوطنية من أجل تبادل الممارسات الفضلى والدروس المستفادة بشأن منع الفساد ومكافحته.

(٥) الدورة التدريبية متاحة على العنوان الشبكي www.unodc.org/elearning/frontpage.jsp.

(٦) <http://thefightagainstcorruption.org/certificate>.

(٧) www.combatealacorrupcion.org.

(٨) <http://hacialintegridad.unodc.org.co>.

جيم- المساعدة المقدمة لتحديد الثغرات في تنفيذ الاتفاقية والاحتياجات من المساعدة التقنية

١- آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

٢٥- وفقاً للإطار المرجعي لآلية استعراض التنفيذ والمبادئ التوجيهية لتلك الآلية، نظم المكتب دورات تدريبية لتعريف جهات الاتصال في الدول الأطراف المستعرضة والخبراء الحكوميين للدول المستعرضة بالاتفاقية ومنهجية عملية الاستعراض. فعلى سبيل المثال، قدم المكتب في آذار/مارس ٢٠١٧ تدريباً لخبراء في جمهورية الكونغو الديمقراطية على آلية استعراض التنفيذ ومساعدة بشأن قائمة التقييم الذاتي المرجعية. وفي غينيا، دعم المكتب حلقة عمل تهدف إلى التحقق من صحة قائمة التقييم الذاتي المرجعية. ودعم المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ جهة الاتصال في توفالو في وضع الصيغة النهائية لقائمة التقييم الذاتي المرجعية لدورة الاستعراض الأولى.

٢٦- وشارك المكتب في اجتماع اللجنة التوجيهية المعقود في بلير في شباط/فبراير ٢٠١٧ للموافقة على مشروع بشأن تعزيز النظم الوطنية لتنفيذ الاتفاقية في البلد يجري تنفيذه بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي أيار/مايو ٢٠١٧ عقد المكتب دورة تدريبية حول إعداد قائمة التقييم الذاتي المرجعية للدورة الأولى لآلية استعراض التنفيذ.

٢٧- وقدم المكتب الدعم خلال السنتين الماضيتين لعدد من البلدان في التحضيرات للدورة الثانية لآلية استعراض التنفيذ. وكان من تلك البلدان بابوا غينيا الجديدة وبالاو وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجرينادا وغيانا وفيجي وفيت نام ومصر والمكسيك والمملكة العربية السعودية وموريشيوس وميانمار ونيجيريا. كما نظم المكتب برامج تدريب عالمية في فيينا وموسكو، وكذلك حلقات عمل إقليمية في بنما وجرينادا وقطر وماليزيا لتعريف المشاركين بعملية الاستعراض. وقدم المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ دعماً كذلك لمسؤولي جهات تنسيق من جزر سليمان جزر كوك وجزر مارشال وكيريباس وميكرونيزيا (ولايات-الموحدة) وناورو خلال الدورة الثانية لعملية التقييم الذاتي.

٢٨- وأجرى المكتب في نيسان/أبريل ٢٠١٧ مناقشات مع الكرسي الرسولي بشأن مشاركة الكرسي في آلية استعراض التنفيذ. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ قدم المكتب عرضاً إيضاحياً أمام البرلمان الأوروبي نظمه الفريق المشترك المعني بالنزاهة والشفافية والفساد والجريمة المنظمة التابع للبرلمان الأوروبي، وحث المفوضية الأوروبية على زيادة تقديم تقاريرها عن مكافحة الفساد وعلى المشاركة في آلية استعراض التنفيذ.

٢٩- وفي كوسوفو، نظم المكتب حلقة عمل حول منهجية استعراض التنفيذ كخطوة أولى لمساعدة النظراء الحكوميين على إجراء تحليل للثغرات القائمة في سياق الاتفاقية وعلى وضع استراتيجية لمكافحة الفساد.

٣٠- ولدى إكمال البلدان استعراضاتها الخاصة بالدورة الأولى، عمل المكتب مع عدد من الدول، ومنها جمهورية تنزانيا المتحدة وغانا وكينيا وناميبيا، لإعداد استراتيجيات شاملة لمعالجة

التوصيات المنبثقة من الاستعراضات. وفي سري لانكا، يسّر المكتب عقد حلقة عمل للجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية من أجل تحديد الأولويات للتدابير اللازمة وتحديد الهيئات المعنية والموارد والأطر الزمنية اللازمة لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض التنفيذ. وفي أيار/مايو ٢٠١٧ نظم المكتب حلقة عمل بشأن متابعة الاستعراض الذي أجري في توفالو، أفضت إلى وضع خارطة طريق لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن دورة الاستعراض الأولى.

٣١- وسعى المكتب إلى إشراك الدائرة الأوسع من مقدمي المساعدة التقنية في متابعة عملية الاستعراض. وفي كثير من الأحيان دعيت الجهات المانحة أو الأفرقة المعنية بالتنسيق بين الجهات المانحة إلى المشاركة في الحوار المعقود أثناء الزيارات القطرية أو في الاجتماعات المعقودة بعدها. وزود هذا الحوار الجهات المانحة بنظرة متعمقة بشأن الاحتياجات من المساعدة التقنية المستبناة خلال عملية الاستعراض. فعلى سبيل المثال، نظم المكتب في آذار/مارس ٢٠١٦ مؤتمراً في غانا ضم صانعي سياسات من الشركاء الإنمائيين والمؤسسات المعنية بمكافحة الفساد والوزارات والمجتمع المدني من أجل وضع خطة عمل للتنفيذ بهدف التصدي للتحديات المستبناة خلال عملية استعراض التنفيذ.

٣٢- وواصل المكتب تنفيذ مشروع في السلفادور أعد لمعالجة التوصيات الصادرة عن الاستعراض. وفي عام ٢٠١٦ تعاون المكتب مع السويد على إعداد مشروع متعدد السنوات لمكافحة الفساد بغية دعم السلطات الوطنية في ميانمار في تنفيذها للاتفاقية، وذلك في إطار متابعة دورة الاستعراض الأولى.

٣٣- وفي عام ٢٠١٧ ساعد المكتب على إنشاء آلية وطنية للاستعراض في المكسيك، في إطار متابعة إحدى توصيات دورة الاستعراض الأولى، من أجل دعم تنفيذ الاتفاقية على مستوى الولايات والمستوى المحلي. وفي نيجيريا قدم المكتب عرضاً إيضاحياً بشأن التوصيات المنبثقة عن الاستعراض القطري. وكانت تلك التوصيات متعلقة بتعزيز الإحصاءات المتصلة بجرائم الفساد، وحضرها مسؤولو جهات الاتصال وباحثون من ١٤ وكالة من الوكالات المعنية بمكافحة الفساد، من أجل دعم وضع نموذج بيانات موحد لإحصاءات الفساد.

٢- مؤتمر القمة المعني بمكافحة الفساد

٣٤- شارك المكتب في مؤتمر القمة المعني بمكافحة الفساد الذي عقد في لندن في أيار/مايو ٢٠١٦، والذي ضم دولاً ومنظمات دولية وإقليمية. وتعهد المكتب خلال مؤتمر القمة بتعجيل تنفيذ الاتفاقية، وتحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وضمان متابعة التحديات والاحتياجات التي استبينت خلال الاستعراضات القطرية متابعة فعالة وفي الوقت المناسب.

٣٥- واستناداً إلى الزخم الذي تحقق خلال مؤتمر القمة، نظم المكتب سلسلة من حلقات العمل الإقليمية هدفت إلى إنشاء منبر لتعزيز إعطاء الأولوية لتنفيذ الاتفاقية وتحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. وعقدت أول حلقة عمل إقليمية من هذه الحلقات في بانكوك في شباط/فبراير ٢٠١٧ حول موضوع تعجيل تنفيذ الاتفاقية كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جنوب شرق آسيا. ووفر هذا اللقاء منبراً إقليمياً لـ ١٥٠ ممثلاً عن الوكالات المعنية

مكافحة الفساد وسلطات إنفاذ القانون والنيابات العامة والمؤسسات الحكومية المعنية بمراجعة الحسابات وهيئات المشتريات العامة ووحدات الاستخبارات المالية، فضلاً عن ممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص من بلدان آسيان ومن تيمور-ليشتي، بغية العمل سويًا لتحديد الأولويات الاستراتيجية لتنفيذ الاتفاقية. وأعقب هذه المناقشات التقنية اجتماع رفيع المستوى أسفر عن إصدار توصيات مشتركة بشأن الأولويات المتعلقة بالتحقيقات والملاحقات القضائية والتعاون الدولي والاشتراء العمومي ونظم الإفصاح عن الموجودات وغسل الأموال واسترداد الموجودات.

٣٦- وبالمثل، استضاف المكتب في نيروبي في شباط/فبراير ٢٠١٧ حلقة عمل إقليمية لممثلي حكومات ثمانية بلدان في شرق أفريقيا، إلى جانب ممثلين عن المجتمع المدني والشركاء الإنمائيين، لإقامة شراكات واستكشاف سبل تعجيل تنفيذ الاتفاقية. وتركز التوصيات الناتجة عن حلقة العمل على أربعة مجالات رئيسية هي: التحقيقات المالية، والتعاون الدولي، وحماية المبلغين، والاشتراء العمومي.

٣٧- ومن المزمع الاضطلاع بأنشطة ملموسة للمتابعة على الصعيد الإقليمي والوطني، إضافة إلى توسيع نطاق المنتديات الإقليمية لتشمل مناطق أخرى.

دال- المساعدة التشريعية المقدمة لإدماج أحكام الاتفاقية في التشريعات الوطنية

٣٨- يتلقى المكتب بانتظام طلبات من الدول تلتزم فيها المساعدة على تحسين تشريعاتها لمنع الفساد ومكافحته، بالاستناد في كثير من الأحيان إلى التوصيات التي تحدد عن طريق الاستعراضات القطرية. وخلال الفترة المشمولة بهذه المذكرة، ساعد المكتب ٢٤ دولة على صياغة تشريعاتها الخاصة بمكافحة الفساد أو تعديلها. ففي حلقة عمل عقدت في فييت نام، على سبيل المثال، يسّر المكتب نقاشات بشأن تدابير مكافحة الفساد التي أدرجت في قانون العقوبات في إطار متابعة الاستعراض القطري، ونظم حلقة عمل أخرى لمناقشة مشروع القانون الجديد لمكافحة الفساد فيما يتصل بامثال القانون المذكور لأحكام الاتفاقية.

٣٩- وفي كمبوديا وملاوي وهندوراس، يسّر المكتب ودعم حلقات عمل واجتماعات لأصحاب المصلحة المتعددين من أجل صياغة أو تعديل تشريعات مكافحة الفساد، استناداً إلى النتائج والتوصيات المنبثقة عن الاستعراضات القطرية. وعقد المكتب حلقات عمل أو قدم أشكالاً أخرى من الدعم التقني بشأن الصياغة التشريعية من أجل تنفيذ استنتاجات الاستعراضات القطرية في الجمهورية الدومينيكية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسري لانكا وسوازيلند وغينيا وليبيريا وموزامبيق وميانمار وناميبيا.

٤٠- كما دعم المكتب عدة حلقات عمل وجلسات صياغة في بنما والسلفادور بشأن إعداد التشريعات الوطنية المتعلقة بالتحقيق في جرائم الفساد وملاحقة مرتكبيها وغسل الأموال وتسليم المظلوبين والمساعدة القانونية المتبادلة. وسهّل المكتب أيضاً في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ عدة جلسات صياغة تشريعية لإعداد تعديلات للمدونة الموحدة للقواعد الأخلاقية ولقانون العقوبات في بنما. وبالمثل ساعد المكتب خلال عام ٢٠١٦ على صياغة مشروع قانون بشأن الدوائر الاستخباراتية ليشتمل على أحكام خاصة بمكافحة الفساد.

٤١- وفي غواتيمالا، تعاون المكتب مع مكتب المراقب المالي العام لعقد حلقة دراسية بشأن إقرارات الذمة المالية والإثراء غير المشروع، تلاها عقد جلسات صياغة تشريعية من أجل تعديل قانون النزاهة لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن دورة الاستعراض الأولى لغواتيمالا.

٤٢- ووفر المكتب تدريباً لكبار المسؤولين الحكوميين والمشرعين في أفغانستان بشأن إدخال تعديلات على التشريعات الوطنية لضمان امتثالها لمقتضيات الاتفاقية، بما في ذلك عن طريق إعداد فصل شامل في مشروع القانون الجنائي يتعلق بمكافحة الفساد.

٤٣- ودعم المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ فانواتو في وضع مشروع قانون بشأن الحق في الحصول على المعلومات، واعتمد القانون في عام ٢٠١٦. كما دعم المشروع ناورو في إعداد مشروع مدونة لقواعد السلوك للقادة وفي إدخال تعديلات على القانون الجنائي. وفي جزر سليمان، دعم المشروع مشروع قانون مكافحة الفساد ومشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات. كما دعم المشروع فيجي في صياغة مشروع مدونة لقواعد السلوك.

٤٤- وفي غرب أفريقيا، عززت بوركينا فاسو والنيجر سلطاتهما الوطنية المعنية بمكافحة الفساد، من خلال اعتماد قوانين جديدة بدعم تقني من المكتب. كما اعتمدت غينيا وموريتانيا تشريعات جديدة لمكافحة الفساد، بعد إجراء مشاورات مع خبراء المكتب.

٤٥- وفي عام ٢٠١٧ بدأ المكتب مشروعاً جاريًا في غامبيا لسد الثغرات القائمة في إطارها التشريعي المتعلقة بمكافحة الفساد. وقدم المكتب حتى الآن مساهمات بشأن مشروع قانون لإنشاء لجنة لمكافحة الفساد ومشروع قانون متوحى بشأن حرية الإعلام.

هاء- المساعدة على تدعيم الأطر المؤسسية والسياساتية الوطنية وقدرة السلطات الوطنية على منع الفساد ومكافحته بصورة فعالة

١- منع الفساد

٤٦- أهاب المؤتمر بالدول الأطراف، في قراره ٦/٦، أن تواصل وتعزز التنفيذ الفعال للتدابير الوقائية المبينة في الفصل الثاني من الاتفاقية وفي القرارات الصادرة عن المؤتمر. لذلك يسلط الضوء بالتفصيل على عمل المكتب في مجال منع الفساد في سياق تنفيذ قرار المؤتمر ٦/٦. (CAC/COSP/2017/4).

٢- قطاع العدالة الجنائية

٤٧- واصل المكتب العمل مع الدول الأطراف لبناء قدراتها في قطاع العدالة الجنائية، ولا سيما في مجال التحقيق في الجرائم المتصلة بالفساد وملاحقة مرتكبيها. وقد وفر المكتب برامج تدريبية تناولت مواضيع من قبيل إدارة التحقيقات، وعمليات التفتيش والحجز، وتحليل الوثائق، والتحقيقات المالية، وعمليات مراجعة الحسابات، وأساليب التحري الخاصة، وأساليب الاستجواب، والمحاسبة لأغراض الاستدلال الجنائي، ومهارات الدفاع في المحاكمات، وإدارة القضايا.

٤٨- وفي سان تومي وبرينسيبي، عقد المكتب حلقة عمل بشأن التحقيق في جرائم الفساد وملاحقة مرتكبيها، بالتعاون مع الوزارة العمومية الاتحادية في البرازيل ومكتب النائب العام في سان تومي وبرينسيبي، في إطار متابعة توصية منبثقة من الاستعراض بتعزيز قدرات التحقيق والملاحقة القضائية. وفي كابو فيردي، عقد المكتب دورة تدريبية بشأن التحقيق في الجرائم الاقتصادية والمالية والفساد وإساءة استغلال السلطة من جانب المدعين العامين والقضاة وضباط الشرطة.

٤٩- وفي تونس، دعم المكتب القطري التابع للمكتب وضع أدلة تدريبية لمعهد تدريب قضاة الصلح بشأن التحقيقات المالية والمساعدة القانونية المتبادلة. وفي عام ٢٠١٦ عقد المكتب استناداً إلى هذه الأدلة دورات تدريبية لـ ١٢٦ قاضياً بشأن التحقيقات المالية، ولـ ١١٢ قاضياً بشأن المساعدة القانونية المتبادلة.

٥٠- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ قدم المكتب عرضاً إيضاحياً عن الصلات القائمة بين الفساد والجرائم الضريبية، في حلقة عمل عقدها البنك الدولي في نيروبي وحضرها محققون في مجال الضرائب من أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وكينيا.

٥١- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧ نظم المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ والمكتب حلقة عمل إقليمية لمحققين ومدعين عامين وموظفين مكلفين بإنفاذ القانون من ١٥ بلداً من بلدان المحيط الهادئ الجزرية بهدف تعزيز التعاون وتحسين قدرتهم على التحقيق في جرائم الفساد وملاحقة مرتكبيها. وعقد المكتب حلقات عمل وطنية في إكوادور وجزر سليمان وجزر مارشال.

٣- الإبلاغ عن الفساد

٥٢- تمثل حماية المبلغين أحد المجالات التي لا يزال المكتب يتلقى عدداً كبيراً من طلبات المساعدة التقنية بشأنها، والتي لا يزال يتصدى للثغرات التي تستبان فيها من خلال الاستعراضات القطرية. وحتى الآن، حددت ١٥٦ دولة من الدول التي أكملت استعراضات الجولة الأولى ١٥٥ حالة احتياج إلى مساعدة تقنية متصلة بالمادة ٣٣ من الاتفاقية، بشأن حماية المبلغين. ونتيجة لذلك، بذل المكتب جهوداً منسقة لتوسيع نطاق عمله في مجال تقديم المساعدة التقنية بموجب تلك المادة بغية تلبية تلك الاحتياجات.

٥٣- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ أصدر المكتب المنشور المعنون دليل مرجعي للممارسات الجيدة في مجال حماية المبلغين. وترجم الدليل بعد ذلك إلى اللغات الإسبانية والعربية والفرنسية.

٥٤- وعلى الصعيد الإقليمي، عقد المكتب حلقتي عمل، إحداهما في تايلند في نيسان/أبريل ٢٠١٦ لجنوب شرق آسيا بشأن حماية المبلغين والشهود والأخرى في فيينا في حزيران/يونيه ٢٠١٦ للدول الجزرية الصغيرة النامية. وعقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ حلقة عمل مماثلة لبلدان غرب أفريقيا دعماً للجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأفضت إلى اعتماد "إعلان مونروفيا بشأن حماية المبلغين والشهود" فضلاً عن إجراءات وطنية ذات أولوية.

٥٥ - وُطلب إلى المكتب أن يقدم مساعدة تقنية على المستوى الوطني في عدد من البلدان لدعم متابعة توصيات الاستعراضات. وشارك المكتب في اجتماع مائدة مستديرة حول هذا الموضوع نظمتها السلطات في كمبوديا في آذار/مارس ٢٠١٧، وقدم تعليقات على مشروع قانون بشأن حماية المبلغين. كما قدمت مساعدة لجزر سليمان والسلفادور وليبيريا في مجال صياغة التشريعات المتعلقة بحماية المبلغين.

٥٦ - وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، نظم المكتب والهيئة الحكومية للتفتيش ومكافحة الفساد حلقة دراسية للسلطات الوطنية بشأن آليات الإبلاغ عن الفساد. وأسفرت الحلقة الدراسية عن اعتماد خارطة طريق وطنية لتحسين هذه الآليات.

٥٧ - وفي منطقة المحيط الهادئ، نظم المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ حلقة عمل لبابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان وفانواتو للتبادل بين بلدان الجنوب بشأن مبادرة "هواتف ضد الفساد" لبابوا غينيا الجديدة، التي هي نظام مجاني للإبلاغ عن الفساد دون كشف عن الهوية ويمكن الوصول إليه باستخدام الهاتف المحمول أو الرسائل النصية. وتناولت حلقة العمل أيضاً توسيع نطاق المساءلة والابتكارات في ميدان مكافحة الفساد.

٥٨ - كما عزز المكتب التنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية لتوفير بناء القدرات فيما يتعلق بحماية المبلغين. وعلى سبيل المثال، أسهم المكتب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ في حلقة عمل استضافتها منظمة الشفافية الدولية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً لمناقشة مشروع قانون حماية المبلغين الذي اعتمد لاحقاً. كما شارك المكتب في فعالية إقليمية نظمتها المبادرة الإقليمية لمكافحة الفساد في كرواتيا في أيار/مايو ٢٠١٦ بشأن الإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين في جنوب شرق أوروبا. وقد نظمت الفعالية لمشاركين من تسع دول أطراف ومن كوسوفو.

٥٩ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٧ شارك المكتب في حلقة عمل بشأن حماية المبلغين نظمها الفريق العامل المعني بمكافحة الفساد وبالشفافية والتابع لمنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. وقدم المكتب عرضاً إيضاحياً عن الاتفاقية وعن نتائج جولة الاستعراض الأولى فيما يتعلق بحماية المبلغين في الدول الأعضاء في المنتدى المذكور. وقدم المكتب دعماً للاتحاد الآسيوي لكرة القدم بشأن صياغة وإعداد سياسة الاتحاد الجديدة إزاء المبلغين عن المخالفات، المعنونة "Do the Right Thing".

٤ - الفساد وغسل الأموال

٦٠ - واصل المكتب دعم الجهود التي تبذلها الدول الأطراف في مكافحة الفساد وغسل الأموال، وذلك بتوفير الدعم في مجال بناء القدرات المتعلقة بالكشف عن جرائم الفساد وغسل الأموال والتحقيق فيها في عدد من الدول، من بينها الأردن وبارابوا غينيا الجديدة وجزر كوك وجزر مارشال ودولة فلسطين وفانواتو ولبنان ومصر والمغرب وموزامبيق. ففي موزامبيق، على سبيل المثال، قدم مستشار وطني في مكافحة الفساد عدة دورات تدريبية وحلقات دراسية للمدعين العامين والمحققين حول التحقيق والملاحقة القضائية في قضايا غسل الأموال كوسيلة لمكافحة الفساد.

٦١- وعمل المكتب مع الجهات المعنية في بنما والسلفادور لإطلاق حملة عام ٢٠١٦ لمكافحة غسل الأموال، بما في ذلك إطلاقها في وسائط التواصل الاجتماعي، في إطار التحضيرات لليوم الدولي لمنع غسل الأموال، الذي يقام في تشرين الأول/أكتوبر. وفي السلفادور، وفر المكتب تدريباً للمدعين العامين والشرطة، بما في ذلك جميع رؤساء الوحدات المتخصصة المعنية، بشأن التحقيق والملاحقة القضائية في جرائم غسل الأموال. وفي الجمهورية الدومينيكية، قدم المكتب مشورة بشأن الصياغة التشريعية لمشروع قانون لمكافحة غسل الأموال، في سياق متابعة التوصيات المنبثقة عن الاستعراض القطري.

٦٢- ونفذ المكتب مبادرات في بنما تتصل بالجهود الرامية إلى مكافحة غسل الأموال. فعلى سبيل المثال، وضع المكتب منهجاً لتدريب المدعين العامين على التحقيق في قضايا الفساد وغسل الأموال واسترداد الموجودات، أدى إلى زيادة الملاحقات القضائية في جرائم الفساد وغسل الأموال. وعقد المكتب دورات تدريبية حول منع جرائم غسل الأموال والكشف عنها لمكتب أنشئ حديثاً يعنى بالإشراف والرقابة على الكيانات غير المالية في بنما، ويتولى المسؤولية عن الرقابة على الكازينوهات والوكالات العقارية والمناطق الحرة ومكاتب توثيق العقود والمحامين. وبالإضافة إلى ذلك، عمل المكتب مع وزارة الاقتصاد والمالية لتحديد الاحتياجات في مجال بناء القدرات تحضيراً لإجراء الفحص التالي لبنما من قبل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧ التقى المكتب بمسؤولين من وحدة التحليل المالي في بنما ومراقبين على المصارف من أجل إطلاق حملة وطنية لمكافحة غسل الأموال. وفي تموز/يوليه ٢٠١٧ قدم المكتب عرضاً إيضاحياً خلال المؤتمر الأول المعني بمنع غسل الأموال، الذي نظّمته غرفة التجارة في مدينة كولون بنما.

٦٣- وفي منطقة المحيط الهادئ، تعاون المشروع الإقليمي لمكافحة غسل الأموال في منطقة المحيط الهادئ والبرنامج العالمي للمكتب لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب لتقديم برنامج تدريبي إقليمي بشأن موضوع الكشف عن غسل الأموال والردع عن ارتكابه ووقفه ومنعه، حضره مشاركون من بابوا غينيا الجديدة وتونغا وجزر كوك وساموا وفيجي. كما يَسَّر المشروع في وحدة الاستخبارات المالية في فيجي برنامج تبادل لأربعة مشاركين سنوياً من وحدات الاستخبارات المالية في بلدان منطقة المحيط الهادئ الأخرى، من أجل تحسين فهم المشاركين للتحليل المالي والتحقق في المعاملات المالية المتصلة بالفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفضلاً عن ذلك، دعم المشروع إلحاق أحد مسؤولي وحدة الاستخبارات المالية في فيجي بنظيرتها في جزر مارشال بغية تعزيز إطار إدارة الاستخبارات فيها.

٦٤- وأسهم المكتب في مشروع تقرير التصنيف الذي أعدته أمانة فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والذي تناول الصلات القائمة بين الفساد وغسل الأموال في ١٩ دولة عضواً. وقدم المكتب نتائج ذلك التقرير ونتائج عمليات استعراض تنفيذ الاتفاقية في المنطقة إلى اجتماع الفريق العامل المعني بالمساعدة التقنية والتصنيف والتابع لفرقة العمل الذي عقد في الكويت في نيسان/أبريل ٢٠١٧. وعقد المكتب بالتعاون مع فرقة العمل المذكورة حلقة عمل في قطر بشأن وقف تمويل الإرهابيين حضرها مشاركون من جميع بلدان المنطقة.

٦٥- وفي أيار/مايو ٢٠١٧ شارك المكتب في اجتماع لبرلمان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي عقد في بنما، حيث قدم عرضاً إيضاحياً بشأن جهود ومبادرات مكافحة غسل الأموال في المنطقة. وشارك المكتب كذلك بصفة عضو فريق خبراء في الحلقة الدراسية المعنونة "Illicit financial flows: stop it, track it, get it and use it" التي عقدت في نيويورك برعاية الترويج ونيجيريا.

٥- القطاع الخاص

٦٦- واصل المؤتمر الإقرار بالدور الحيوي الذي يضطلع به القطاع الخاص في مكافحة الفساد. ووفقاً للقرار ٥/٦ المعنون "بيان سانت بطرسبرغ بشأن الترويج للشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال منع الفساد ومكافحته"، زاد المكتب من جهوده في مجال مكافحة الفساد في القطاع الخاص. وعلى سبيل المثال، ألقى المكتب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ محاضرة في بنما بعنوان "برنامج مكافحة الفساد والأخلاقيات والامتثال للأعمال التجارية"، وذلك خلال مؤتمر عام ٢٠١٦ للرابطة البنمية للموظفين المعنيين بالامتثال حضره نحو ٣٠٠ موظف مختص بمراقبة الامتثال من الشركات والمصارف المحلية.

٦٧- وفي شباط/فبراير ٢٠١٧ عقد المكتب سلسلة من حلقات العمل، بالتشارك مع لجنة القضاء على الفساد في إندونيسيا، حول موضوع لوائح المحكمة العليا الإندونيسية المتعلقة بالمسؤولية الجنائية للشركات. وهدفت حلقة العمل إلى تعميم المعلومات عن هذه اللوائح على الجمهور الأوسع نطاقاً، وزيادة الوعي بها في القطاع الخاص، وتوفير التدريب للمدعين العامين والمحققين وضباط الشرطة الوطنيين على اللوائح.

٦٨- وعمل المكتب مع منظمات دولية وإقليمية من أجل تعزيز جهود مكافحة الفساد في القطاع الخاص. ففي أيار/مايو ٢٠١٦ قدم المكتب، في منتدى للقانون التجاري لمنطقة آسيان نظمته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، عرضاً إيضاحياً لمشاركين من الحكومة والقطاع الخاص عن الاتفاقية والاشتراء العمومي. وفي آذار/مارس ٢٠١٧ أسهم المكتب، في إطار المؤتمر الإقليمي لسلامة الأعمال التجارية الذي نظمته شبكة المسؤولية الاجتماعية للشركات التابعة لآسيان، في حلقة نقاش حول جهود مكافحة الفساد في القطاع الخاص وفي فعالية جانبية بشأن الاشتراء العمومي.

٦٩- وواصل المكتب عمله الوثيق مع عدد من منظمات القطاع الخاص وكياناته، شمل مجموعة العشرين المعنية بالأعمال التجارية، وحوار مجموعة العشرين مع القطاع الخاص، والمنتدى الاقتصادي العالمي. فعلى سبيل المثال، شارك المكتب في مؤتمر لمجموعة العشرين المعنية بالأعمال التجارية كان عنوانه "من التطلعات إلى إجراءات الأعمال التجارية: خطة عام ٢٠٣٠ بوصفها محركاً للأعمال التجارية المسؤولة ومكافحة الفساد في سياق تطوير الهياكل الأساسية". وشارك المكتب في اجتماع للفريق المواضيعي المعني بالسلوك التجاري المسؤول ومكافحة الفساد نظمته مجموعة العشرين المعنية بالأعمال التجارية بهدف استبانة الخطوات المحددة التي يمكن للمؤسسات التجارية اتباعها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ شارك المكتب في حلقة دراسية عقدت في بروكسل للشركات البلجيكية العاملة في الخارج تناولت

شواغل مكافحة الفساد. وفي آذار/مارس ٢٠١٧ عقد المكتب دورة تدريبية في بنما لموظفي الغرفة التجارية في مدينة كولون بشأن الأخلاقيات والامتثال.

٧٠- فضلاً عن العمل المباشر مع كيانات القطاع الخاص، بذل المكتب جهوداً كبيرة لترويج ودعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال مكافحة الفساد وفقاً لقرار المؤتمر ٥/٦. فعلى سبيل المثال، قدم المكتب في لندن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ العرض الافتتاحي خلال الاجتماع الخامس لمنتدى مكافحة الرشوة والفساد التابع لمنتدى المختصين في مجال مكافحة غسل الأموال، الذي هو منصة تضم خبراء من القطاعين العام والخاص لتناول مسائل منع الفساد ومكافحته. وفي أيار/مايو ٢٠١٧ قدم المكتب أيضاً في إسبانيا خلال مؤتمر بشأن النزاهة في القطاع الخاص عرضاً إيضاحياً عن أهمية الاتفاقية وعن الشراكات بين القطاعين العام والخاص. واستضافت المؤتمر مؤسسة EY، وحضره نحو ١٢٠ من كبار موظفي الشؤون المالية ومراقبة الامتثال.

٧١- ويضطلع المكتب حالياً، بالتعاون مع الاتفاق العالمي للأمم المتحدة وبتنفيذ مشروع "مبادرة سيمنز للنزاهة"، بتنفيذ مشروع جارٍ في كولومبيا يهدف إلى الحد من فرص الفساد عن طريق تعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص، وتحسين الأطر الحكومية والتشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد، وإيجاد ثقافة النزاهة في القطاع الخاص. وقد عمل المكتب مع الاتفاق العالمي على إعداد سلسلة الأدلة المعنونة "مخطط أولي لقيادة أهداف التنمية المستدامة"، والتي توضح كيف يمكن لكيانات القطاع الخاص أن تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويواصل المكتب عمله على ترجمة أداة التعلم الإلكتروني المعنونة "مكافحة الفساد"، التي وضعت بالتعاون مع الاتفاق العالمي، إلى لغات إضافية، لكي تصبح في متناول جمهور أوسع.

٧٢- وفي منطقة المحيط الهادئ، قدم المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد في المحيط الهادئ دعماً لمنظمة القطاع الخاص في جزر المحيط الهادئ في وضع مشروع مدونة سلوك ومجموعة أدوات لتلك المنظمة وهيئتها الفرعية الوطنية. وفي المكسيك، يتعاون المكتب حالياً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وضع مدونة أخلاقيات نموذجية وبروتوكول نموذجي لتحليل المخاطر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، مع كتيبات مناظرة، ضمن مشروع يهدف إلى دعم مكون نزاهة الشركات في النظام الوطني لمكافحة الفساد. وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٧، عمل المكتب عملاً وثيقاً أيضاً مع المملكة المتحدة لتقديم المساعدة التقنية على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولايات في المكسيك. ونظم المكتب حلقة عمل في المكسيك للتعريف بمفهوم الملكية الانتفاعية. وعلى صعيد الولايات، نظمت أنشطة مع حكومة مكسيكو سيتي لدعم مختبرها الخاص بمراجعة الأشغال العامة، المناط به مراجعة حسابات مشاريع الإنشاءات العامة ضمن استراتيجية البلد لمنع الفساد.

واو- المساعدة على التعاون الدولي في المسائل الجنائية المتصلة بمكافحة الفساد

٧٣- يواصل المكتب الاحتفاظ بقائمة بالسلطات المركزية المعنية المسؤولة عن طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، وفقاً للفقرة ١٣ من المادة ٤٦ من الاتفاقية. وتتضمن القائمة حالياً معلومات الاتصال الخاصة بالسلطات المعنية في ١٢٨ دولة.

٧٤- ويواصل المكتب الإقرار بالدور الحاسم الذي يؤديه التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد وتشجيع التعاون بين السلطات المختصة ذات الصلة والهيئات المعنية بمكافحة الفساد والممارسين في المسائل الجنائية المتصلة بمكافحة الفساد. وقد عقد اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب المشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار الاتفاقية في سانت بطرسبرغ بالاتحاد الروسي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ وفي فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وعرضت الدول الأطراف خلال هذين الاجتماعين الممارسات الجيدة في مجال التعاون الدولي وأجرت تقييماً لاستنتاجات الاستعراضات القطرية بشأن التعاون الدولي وناقشت التعاون الدولي في المرافعات المدنية والإدارية المتعلقة بالفساد، من بين مواضيع أخرى. ومن المقرر عقد اجتماع الخبراء المقبل خلال الدورة السابعة للمؤتمر.

٧٥- وتم تقديم أنشطة على المستويين الإقليمي والوطني لبناء القدرات والخدمات الاستشارية بشأن التعاون الدولي، وواصل المكتب مشاركته في الاجتماعات والمؤتمرات الرامية إلى تنسيق التعاون الدولي. فعلى سبيل المثال، شدد المشاركون في حلقات العمل الإقليمية التي عقدت في جنوب شرق آسيا وشرق أفريقيا في إطار متابعة مؤتمر القمة لمكافحة الفساد على التعاون الدولي باعتباره أحد المجالات ذات الأولوية لتعجيل تنفيذ الاتفاقية، ووضعوا توصيات محددة بشأن كيفية تعزيز التعاون الدولي في المنطقتين كليهما.

٧٦- وواصل المكتب دعم الرابطة الإقليمية لسلطات مكافحة الفساد والشبكات الإقليمية لأجهزة مكافحة الفساد، بما في ذلك الرابطة الأفريقية لسلطات مكافحة الفساد ورابطة سلطات مكافحة الفساد في شرق أفريقيا وشبكة المؤسسات الوطنية لمكافحة الفساد في غرب أفريقيا. وأنشأت الشبكة الأخيرة، بدعم من المكتب، أمانة دائمة في السنغال عقدت ثلاثة اجتماعات عامة. وفضلاً عن ذلك، أنشأت الأمانة المذكورة أكاديمية في نيجيريا لتدريب مسؤولي مكافحة الفساد في بلدان المنطقة، وعقدت الأكاديمية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ برنامجها التدريبي الأول ومدته أسبوعان. ويجري التحضير لعقد دورة دراسية ثانية.

٧٧- وفي أمريكا الوسطى والكاريبي، يسّر المكتب عقد حلقة عمل إقليمية بشأن أفضل الممارسات في مجال التعاون الدولي، بحضور ممثلين من بنما والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس. وفي السلفادور، يسّر المكتب في تموز/يوليه ٢٠١٦ إطلاق فرقة عمل معنية بالصياغة التشريعية تهدف إلى صياغة أول قانونين للمساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين.

٧٨- وفي أوروبا، شارك المكتب في نيسان/أبريل ٢٠١٧ في حلقة نقاش عقدت في إطار المنتدى السنوي المعني بمكافحة الفساد في الاتحاد الأوروبي بهدف تعزيز التعاون الدولي في إطار الاتفاقية.

وقدم المكتب أيضاً عرضاً إيضاحياً عن التعاون الدولي في التحقيقات المتعلقة بالفساد خلال مؤتمر لسلطات مكافحة الفساد بشأن "تطبيق الشبكات الآمنة لتبادل المعلومات" (SIENA)، نظمته المكتب الاتحادي النمساوي لمكافحة الفساد. وسعى المؤتمر إلى تحسين التعاون في التحقيقات بين السلطات الأوروبية لمكافحة الفساد.

٧٩- وفي جنوب شرق آسيا، شارك المكتب في الاجتماع السنوي لأجهزة مكافحة الفساد الأعضاء في رابطة الأحزاب المناهضة للفساد في جنوب شرق آسيا. كما شارك المكتب في مؤتمر إقليمي بشأن تحسين التعاون القضائي عبر الحدود في منطقة آسيان عقد في تايلند في آذار/مارس ٢٠١٧، وقدم دورات تدريبية بشأن تسليم المطلوبين والمساعدة القانونية المتبادلة وبشأن الأدوات التي صممها المكتب لتيسير التعاون الدولي. وركزت الاجتماعات التي عقدت في اليوم الثالث على تعزيز التعاون الدولي في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام وكمبوديا وميانمار.

٨٠- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧ قدم المكتب عرضاً إيضاحياً حول التعاون الدولي في ندوة دولية نظمتها مؤسسة "مايامو" لمحققين من أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وكينيا.

٨١- وفضلاً عن ذلك، عمل المكتب على إعادة تصميم أداة تحرير طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، لجعلها أكثر سهولة في الاستعمال وتوسيع خاصياتها الوظيفية وإدراج حواص فيها تتعلق باسترداد الموجودات وأشكال إضافية للتعاون الدولي. ومن المقرر إطلاق الصيغة المحدثة للأداة الإلكترونية في أواخر عام ٢٠١٧.

٨٢- وواصل المكتب دعم التعاون الدولي في طائفة من المجالات المواضيعية، من بينها حماية البيئة والحياة البرية والنزاهة في الرياضة. ويرد مزيد من المعلومات عن هذه المواضيع في التقرير المتعلق بتنفيذ القرار ٦/٦ (CAC/COSP/2017/4).

زاي- المساعدة المتعلقة باسترداد الموجودات

٨٣- قدم المكتب المساعدة إلى المؤسسات الوطنية من أجل تعزيز قدراتها في مجال تعقب عائدات الفساد وضبطها وتجميدها ومصادرتها وإعادتها. وجرى هذا العمل أساساً في سياق مبادرة استرداد الموجودات المسروقة ("ستار"). وتسهم المعلومات الواردة في المذكرة الحالية في تكميل تقرير مرحلي محدث عن تنفيذ ولايات الفريق العامل المعني باسترداد الموجودات يتضمن معلومات مفصلة عن أعمال المكتب ومبادرة "ستار" وقدم إلى الفريق العامل خلال دورته الحادية عشرة (انظر الوثيقة CAC/COSP/WG.2/2017/3).

٨٤- وتدعم مبادرة "ستار" الجهود الرامية إلى استرداد الموجودات عن طريق عدد من التدابير المختلفة، بما في ذلك المشاريع القطرية، وإسداء المشورة في مجال السياسات، وإقامة الشراكات مع الدول والأطراف المعنية الأخرى، وإطلاق مبادرات تبادل المعارف والابتكار، وأنشطة الدعوة إلى المناصرة.

٨٥- وواصلت مبادرة "ستار" تقديم مساعدات قطرية قائمة على الطلب إلى الدول في جهودها الرامية إلى استرداد الموجودات. وتقدم المبادرة المساعدة كل عام لأكثر من ٢٠ بلداً، إلى جانب

عدة منتديات وشبكات إقليمية لاسترداد الموجودات. وفضلاً عن ذلك، تعاونت المبادرة مع عدد من الولايات القضائية الأخرى من خلال مؤسسات إقليمية و/أو دولية في مجالات من قبيل بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية. ويتألف معظم عمل المبادرة من مشاريع قطرية مصممة على شكل برامج متعددة السنوات، ويشمل طائفة متنوعة من الأنشطة بما في ذلك أنشطة التحليل التكتيكي، ووضع استراتيجيات استرداد الموجودات، وأساليب التحريات المالية، والإفصاح عن الموجودات، ومراجعة الحسابات لأغراض الاستدلال الجنائي في إطار التحضير للقضايا، وإسداء المشورة بشأن إدارة القضايا، وتيسير الاتصالات بالولايات القضائية الأخرى. ويستوجب تقديم هذه المساعدة الاضطلاع بأنشطة عامة لبناء القدرات وكذلك مشاريع محددة الأهداف للمساعدة تتصل بالقضايا. وتشمل منهجيات المبادرة عقد حلقات عمل تدريبية وانتداب موجهين والتيسير العملي للتنسيق والتعاون على الصعيدين الداخلي والدولي.

٨٦- وفيما يلي أمثلة توضح أنواع المساعدة القطرية التي توفرها مبادرة "ستار". ففي أحد بلدان أمريكا اللاتينية، عقدت المبادرة حلقة عمل، بشأن المعلومات الاستخباراتية المفتوحة المصدر، لأعضاء الفريق المشترك بين المؤسسات المعني باسترداد الموجودات في ذلك البلد، وأصدرت دليلاً عن إعداد طلبات المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية المتعلقة بالفساد. وعقدت المبادرة في أحد البلدان الأفريقية حلقة عمل لبناء القدرات لدعم وضع خطة عمل متوسطة الأجل لتنفيذ القانون المتعلق بعائدات الجريمة وأدواتها في ذلك البلد. ودعمت المبادرة هيئة مكافحة الفساد في أحد البلدان الآسيوية في إعداد كتيبات وأدلة قانونية بشأن العمليات الإدارية القانونية والداخلية لقضايا استرداد الموجودات. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أرسلت المبادرة بعثة إلى منغوليا في إطار المرحلة الثانية من مشروعها. وفي بلد آخر في أفريقيا، عملت المبادرة على دعم عقد دورة للقضاة والمدعين العامين بشأن استراتيجية التطبيق الفعال للتشريعات المتعلقة بالمصادرة دون إدانة. وفضلاً عن ذلك، قدمت المبادرة خلال السنتين الماضيتين مساعدة قانونية لعدد من البلدان في وضع أو تعديل قوانين مصادرة الموجودات، منها عدة بلدان في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا.

٨٧- كما واصلت مبادرة "ستار" توفير ونشر أدلة وكتيبات وأدوات أخرى للمساعدة على استرداد الموجودات المسروقة، بما في ذلك الدليل المعنون الحصول على الصورة الكاملة عن الموظفين العموميين: دليل عن كيفية إعداد إقرارات الذمة المالية الفعالة، الذي صدر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٦ أتيح المنشور المعنون محر كوكو الدمى: كيف يستغل الفاسدون الهياكل القانونية لإخفاء الأموال المنهوبة، وما العمل إزاء ذلك باللغة العربية. كما تعمل المبادرة على إصدار طبعة جديدة من ذلك الدليل بغية تحديثه وفقاً لما استجد من قضايا في مجال الملكية الانتفاعية. ودعمت المبادرة كذلك حلقتي العمل التاسعة والعاشر للممارسين حول استعادة الموجودات غير المشروعة من كبار المسؤولين العموميين، اللتين أفضت إلى وضع دليل بشأن تنفيذ المبادئ التوجيهية العشرة لكفاءة استرداد الموجودات المسروقة، في إطار عملية لوزان. وتعاون المكتب مع ممثلي إثيوبيا وسويسرا لعقد اجتماع خبراء دولي بشأن إدارة الموجودات المسروقة المستردة أو المعادة والتصرف فيها.

٨٨- ووفرت مبادرة "ستار" الخدمات، بالتعاون مع الإنترنت، للمؤتمرين السادس والسابع للشبكة العالمية لجهات التنسيق المعنية باسترداد الموجودات، اللذين استضافتهما الهند في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ و كندا في حزيران/يونيه ٢٠١٧، على التوالي. وحضر مؤتمر عام ٢٠١٧ مندوبون من ٤٥ بلداً وخمس شبكات إقليمية، واشتمل على عقد ٤٠ اجتماعاً ثنائياً شارك فيها ٢٧ بلداً وخمس شبكات إقليمية.

٨٩- وقدم المكتب، من خلال مبادرة "ستار"، دعماً نشطاً لعدد من الشبكات الإقليمية في مجال استرداد الموجودات، من بينها شبكة الجنوب الأفريقي المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، وشبكة غرب أفريقيا المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، وشبكة أمريكا اللاتينية لاسترداد الموجودات التابعة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لمكافحة غسل الأموال، وشبكة آسيا والمحيط الهادئ المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، وشبكة شرق أفريقيا المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، ونظّم حلقات عمل للخبراء بشأن استرداد الموجودات. وبالمثل، دعمت المبادرة جهوداً مثل المنتدى العربي لاسترداد الأموال والمنتدى العالمي المرتقب لاسترداد الموجودات. كما يتشارك المكتب بنشاط مع الهيئات الإقليمية المشابهة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ قدم المكتب مساعدة تقنية إلى أمانة الجماعة الكاريبية بشأن المشاورات القانونية المتعلقة بالاتفاق الإقليمي لرد الموجودات وتقاسم الموجودات المستردة، الذي وافقت عليه الأمانة المذكورة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ وتم التوقيع عليه في شباط/فبراير من نفس العام.

٩٠- وفضلاً عن ذلك، شارك المكتب في استضافة المؤتمر الدولي المعني بتوطيد التعاون الدولي على مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتحسين استرداد الموجودات من أجل تعزيز التنمية المستدامة، الذي عقد في أبوجا في حزيران/يونيه ٢٠١٧. وضم المؤتمر ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية، وسلط الضوء على أهمية فهم التدفقات غير المشروعة في المعاملات التجارية واسترداد الموجودات والتعاون الدولي. واعتمد المشاركون إعلان أبوجا بشأن توطيد التعاون الدولي على مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتحسين استرداد الموجودات من أجل تعزيز التنمية المستدامة، الذي تضمن توصيات مفصلة لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة.

خامساً- مسائل المساعدة التقنية التي تتطلب مزيداً من النظر

٩١- على النحو الذي شددت عليه اجتماعات مؤتمر الدول الأطراف وفريق استعراض التنفيذ، يتسم تقديم المساعدة التقنية من أجل تلبية الاحتياجات المستبانة إلى هذه المساعدة بأهمية محورية في نجاح واتساق تنفيذ الاتفاقية.

٩٢- ويجب أن تتولى البلدان المعنية قيادية عملية استعراض التنفيذ وكذلك عملية تحديد إجراءات المتابعة الرامية إلى التنفيذ الكامل للاتفاقية، وأن تكون هاتان العمليتان مملوكتين للبلدان المعنية ومنطقتين من أولوياتها الوطنية؛ وأن تكونا شاملتين وأن تُشركا جميع الجهات الفاعلة المعنية بطريقة منهجية؛ وأن تكونا منسقتين قطرياً.

٩٣- وينبغي أن تتاح أثناء عملية الاستعراض مساعدة تقنية محددة الغرض وقصيرة الأمد ومحددة المستهدفين، تقدّم كاستجابة أولية للاحتياجات التي تستبان أثناء الاستعراضات القطرية. وعلى الصعيد الإقليمي، يمكن أن تتخذ هذه المساعدة شكل حلقات تدريبية إقليمية أو أنشطة لتبادل الممارسات الجيدة. ومن الضروري توفر موارد من خارج الميزانية لتعزيز الأثر الناتج عن عمل الآلية وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي.

٩٤- وكثيراً ما تتطلب الاحتياجات المستبناة في الاستعراضات القطرية تقديم مساعدات أقوى على مدى سنوات متعددة وتشتمل على عناصر تشريعية وسياساتية ومشورة تقنية. وفي هذه الحالات، يتعين اتباع نهج استراتيجي لضمان أن يراعي مقدمو المساعدة نواتج عمليات الاستعراض سواء فيما يتعلق ببرامج المساعدة التقنية الجديدة أو فيما يتعلق بإدماج تلك النواتج في البرامج الجارية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ييسر المكتب الحوار بين السلطات الوطنية والشركاء الإنمائيين المعنيين بغية الحصول على الدعم للبرنامج دون أن يفرض المكتب نفسه كوكالة منفذة.

٩٥- وتشمل الأمثلة على الإجراءات التي يمكن اتخاذها لمعالجة التوصيات الناشئة عن عمليات الاستعراض أو للعمل على تلبية الطلبات الأخرى للحصول على المساعدة التقنية المخصصة اللازمة لتعزيز تنفيذ الاتفاقية وضع أو تنقيح استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد (بما في ذلك الأولويات والنواتج والرصد والتقييم والإبلاغ) و/أو خطة عمل للتعامل مع الأولويات المستبناة؛ والتدريب على التحقيق في جرائم الفساد وملاحقة مرتكبيها، بما في ذلك التحقيقات المالية؛ والتدريب على تعزيز التعاون الدولي في قضايا الفساد، بما في ذلك تسليم المطلوبين والمساعدة القانونية المتبادلة؛ وإسداء المشورة التشريعية لمعالجة أوجه القصور المستبناة في التشريعات الوطنية الراهنة؛ وإسداء مشورة الخبراء بشأن وضع نظام لإدارة القضايا للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد؛ وإسداء المشورة القانونية وتوفير التدريب على اعتماد أساليب التحري الخاصة واستخدامها. كما يتلقى المكتب طلبات بانتظام بشأن سبل تحسين الإبلاغ عن الفساد عن طريق إنشاء آليات الإبلاغ وبرامج حماية الشهود والمبلغين، فضلاً عن برامج مراقبة ورصد الموجودات ونظم الإقرار بالمصالح.

٩٦- وتم أيضاً تحديد الاحتياجات المشتركة على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي. ويمكن أن تتخذ المساعدة الإقليمية القصيرة الأجل شكل حلقات تدريبية إقليمية أو دعم لأنشطة تبادل الممارسات الجيدة على المستوى الإقليمي، ويمكن أن تتضمن عقد دورات حول ما يلي: التعاون الدولي على بناء القدرات وتعزيز التشبيك بين الممارسين في المنطقة؛ والاتفاقات والترتيبات النموذجية للتعاون في مجال إنفاذ القانون وفي التحقيقات المشتركة؛ والممارسات الجيدة والدروس المستفادة والمشورة القانونية لمعالجة الثغرات في أحكام التجريم؛ والتشريعات النموذجية لمناهضة غسل عائدات الفساد.

٩٧- وشبكة المكتب للمستشارين الإقليميين المعنيين بمكافحة الفساد مفيدة للغاية في تقديم المساعدة التقنية بسرعة وفعالية لتلبية الاحتياجات الإقليمية ودون الإقليمية والقطرية. وتعتمد استدامة شبكة المستشارين المعنيين بمكافحة الفساد، وتوسيعها لتشمل مناطق أخرى لا يخدمها حالياً مستشار إقليمي، اعتماداً حصرياً على توفر موارد من خارج الميزانية. وستتطلب الخدمات الاستشارية التي يقدمها الخبراء من خلال تلك الشبكة توافر موارد إضافية لضمان استمرار نجاح

عملياتها وقدرتها على توفير المساعدة التقنية المطلوبة. ولعل مؤتمر الدول الأطراف يود أن يدعو الدول الأطراف إلى الإسهام بموارد إضافية من أجل دعم استدامة هذا المورد المهم وتوسيع نطاقه على المدى الطويل.

٩٨- وشهد المكتب كذلك تزايد الطلب على دمج جهود مكافحة الفساد في أوجه أخرى من المساعدة التقنية والإئتمانية، بما في ذلك دمجها في مجالات مثل مكافحة مختلف أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وإصلاح نظم العدالة الجنائية، وتعزيز سيادة القانون، وإصلاح الحوكمة. وإضافة إلى تقديم المساعدة التقنية لأغراض محددة، تستطيع الأمانة أن تواصل التشجيع على إدراج مكافحة الفساد في الخطط الإئتمانية الأوسع، بما في ذلك من خلال تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطوة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولعل المؤتمر يود أن يشجع على الجهود الرامية إلى دمج مكافحة الفساد في عمليات وضع برامج المساعدة الإئتمانية، بما في ذلك لدعم الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٩٩- وثمة حاجة إلى تضيق الفارق المتنامي بين الزيادة في الطلب على الخدمات التي يقدمها المكتب، من ناحية، وقدرته على تقديم ذلك الدعم وتلبية توقعات الدول الأطراف، من الناحية الأخرى. ولعل مؤتمر الدول الأطراف يود الإقرار بالزيادة في عدد طلبات المساعدة التقنية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية، وأن يلاحظ أن من المتوقع أن تستمر هذه الزيادة أثناء دورة الاستعراض الثانية لآلية استعراض التنفيذ. ولعل المؤتمر يود أن يدعو الدول الأطراف وسائر الجهات المانحة إلى أن تؤكد مجدداً، من خلال توفير هذه الإمكانيات المالية، لا سيما في شكل تبرعات متعددة السنوات ومخصصة بشروط ميسرة من خارج الميزانية، التزامها بمنع الفساد وكشفه والتحقيق فيه.

١٠٠- ولعل مؤتمر الدول الأطراف يود أيضاً أن يوصي الدول الأطراف بزيادة جهودها الرامية إلى تقديم مساعدات مباشرة و/أو تمويل مباشر إلى الشركاء الإئتمانيين بغية تلبية الاحتياجات إلى المساعدة التقنية التي تستبان في سياق آلية استعراض التنفيذ.